اللسانيـــات المغربيـــة المعاصـــرة

بين التراث والدرس الحديث

(قراءة نقدية)

عبد الجبار توامي

كلية اللغة العربية ـ الرياض

يعدّ لسانيو المغرب الأقصى أنشط اللسانيين العرب في العقدين الأخيرين، وأكثرهم اتصالا باللسانيات الغربية وأجرأهم تطبيقاً لبعض أحدث نظرياتها على اللغة العربية، من خلال كتبهم التي يصدرونها كلّ عام أو من خلال دراساتاتهم وأبحاثهم التي يلقونها في الملتقيات المحلّية والدولية، (وقد قام عدد من الباحثين المغاربة بتأسيس أول جمعية للسانيات بالمغرب في يونية ١٩٨٦، وهدف هذه الجمعية دعم البحث اللساني بكل الوسائل، بما في ذلك تنظيم ندوات دورية محلّية ودولية ورسم سبل للتعاون مع المؤسسات والكفاءات الوطنية والدولية، خدمة للبحث العلميّ ، والسعي إلى نشر الأبحاث اللسانية ذات القيمة العلمية، وقد جاء هذا التأسيس تتويجا لعدد من الأعمال العلمية الفردية والجماعية التي قام بها أعضاء الجمعية، ومن ضمنها أنشطة حلقة اللسانيات والسيميائيات بكلية الآداب بجامعة الرباط)[١].

وأبرز اللسانيين المغاربة الآن اثنان: الدكتور أحمد المتوكل (يمثّل الاتّجاه الوظيفي المعاصر جدّاً الذي طوّره اللساني سيمون ديك وآخرون)، والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري (يمثّل الاتّجاه التوليدي التحويلي المطوّر)، ورغم أنّ كليهما درس في الغرب إلاّ أنّ موقف كلّ واحد منهما من التراث اللغوي العربيّ مختلف عن الآخر، فالأوّل يمثّل اتّجاها يرى إمكان الاستفادة من ذلك التراث واستثماره وفق الدرس اللساني المعاصر عن طريق القراءة المعاصرة، في حين ينتقد الثّاني هذا الموقف أشدّ الانتقاد ويرى أنه لا يمكن الاستفادة من التراث اللغوي العربي وتوظيفه علميّا في مجال بناء نحو للعربية الحالية، لأسباب نظرية ومنهجية[٢].

(١) وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، منشورات عكاظ، ص ٧، الرباط، ١٩٨٨م.

(٢) انظر على التوالي: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، ص ٣٥-٤١، ٨٤-٨٨، Reflexions sur la theorie de la significations dans la pensee linguistique atabe, Moutaouakil, A Publications de la faculte des lettres, Raba, 1982، واللسانيات واللغة العربية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، ص ٥٩-٦١، بيروت، ١٩٨٦م.

وفي السطور الآتية سنعرض أهمّ الحجج التي اعتمد عليها كلّ من د. المتوكّل ود. الفهري في سوق رأييهما في هذه القضية الخطيرة التي ربّما قد زلّ قدم أحد منهما بشأنها خطأ أو تناقضا كما سنبيّنه في المناقشة النقدية للأدلّة والبراهين المعطاة لدى كلا اللسانيين.

أوّلاً: د. عبد القادر الفاسي الفهري:

يمكن القول إنّ هذا اللساني المغربيّ المعاصر متأثّر باللساني الأمريكي تشومسكي صاحب الاتّجاه التوليدي التحويلي خاصّة، فهو لا يتبنّى أكثر تحليلات وآراء تشومسكي اللغوية وحسب، بل إنّه يريد أن يعمّم أسلوب البحث اللساني الشومسكي المسمّى بالأسلوب الجليلي: Galilean style، على النظرية اللسانية برمّتها، وفي هذا الصدد يذكر الفهري أن تشومسكي يرى أنّ الوقت قد حان ليتبنّى اللسانيون وعلماء النفس أسلوباً جليلياً في البحث في اللغة بصفة خاصّة والذهن بصفة عامة، وهذا الأسلوب ـ كما يرى ـ يمثّل تحوّلا في اهتمام العالم من العناية بتغطية المواد والمعطيات إلى العناية بغور وعمق التفسير، وإفراز مفهوم دالّ للغة يصبح موضوع بحث عقلاني ينمّى على أساس تجريدي، فالنجاح الكبير الذي لاقته العلوم الطبيعية الحديثة يرجع ـ في رأيه ـ إلى متابعة البحث عن المبادئ التفسيرية التي تنفذ إلى عمق بعض الظواهر على الأقل(١).

ويحاجج الفهري مدافعا عن هذا الأسلوب الجليلي في البحث اللغوي، فيردّ على من يظنّ أنّ هذا الأسلوب الذي نما في العلوم الطبيعية لا يمكن نقله إلى علم اللغة بصفته غير لائق لدراسة الكائنات البشرية أو المجتمع، بأنّ أيّ مقاربة جدّية لدراسة معرفة اللغة وأصول هذه المعرفة وبلوغ مستوى كاف في العمق التفسيري يحتّم علينا اتّخاذ هذا الأسلوب !!(٢).

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية ص ١٤، ٢٣، ٢٤).

(٢) السابق ٢٣، ٢٤.

ويلخّص الفهري الآليات الأساسية التي يستعملها اللسانيون المتبنّون للأسلوب الجليلي في البحث في ثلاث (هي نفسها التي يعتمدها تشومسكي كما يصرّح بذلك الفهري نفسه) :

١- التجريد : فالبحث ذو الأسلوب الجليلي يقتضي بناء نماذج مجردة، ويضرب مثالا على ذلك بالنماذج التي يبنيها التوليديون والتي تأخذ صيغة نظريات عامة للغة ونظريات خاصة بكلّ لغة على حدة، وهذه النظريات تعتبر جميعها مجرّدة بالنّظر إلى عدّة أبعاد، أحد هذه الأبعاد يعني فيها التجريد أنّ التحليل جزئي لا يغطّي كلّ المواد اللغوية، فالنظرية اللسانية ـ كما يعتقد هو ـ تلجأ إلى أَمْثَلَة (Idealize) الواقع اللغوي، ولبلوغ الأهداف التفسيرية لابدّ من اللجوء إلى ما سمّاه الأمثلات الجوهرية أو الجذرية، ومن ضمنها : أَمْثَلَةُ المتكلّم ـ المستمع المثالي، أَمْثَلَة النحو النواة (Core grammar) إلخ[١] .

ومن معاني التجريد التي يسوقها الفهري وتصدق في رأيه على الأنحاء التوليدية أنّ المبادئ التفسيرية لا ترتبط بصفة مباشرة بالمادّة المحلّلة، وهذا يعني أنّ هذه المبادئ ليست تعميمات تجريبية حول البنى الملاحظة فحسب، بل يجب أن توحّد عدة تعميمات وتدخلها في نسق له بنية استنباطية من درجة معيّنة[٢] .

٢- الطبيعة الرياضية : يستشهد الفهري ههنا بالنماذج الفيزيائية التي هي رياضية بالمعنى المتداول، أي أنها تصوّر الواقع الفيزيائي بمفاهيم رياضية، ويسوق ملاحظة تشومسكي (١٩٨٠) أنّ "نحو اللغة بصفته نسق قواعد يولّد جمل اللغة توليداً ضعيفاً ويولّد بناها توليداً قويّاً، ينتسب إلى تلك الدرجة العليا للواقع التي ينسبها الفيزيائي لنماذجه الرياضية للكون" ، ثمّ يضيف على هذا أنّه لا يدري بأيّ

(١) السابق ٢٤، ٢٥ .

(٢) السابق ٢٥ .

معنى تعتبر النماذج النحوية المجرّدة نماذج رياضة!! واللسانيات الرياضية تبدأ حين يبدأ المرء بدراسة الخصائص المجرّدة للصّورنة، مهملا التحقّقات الفعلية(١).

٣- المرونة الابستمولوجية: ويوضّحها بالإجابة عن السؤال: ماذا يعني أن ينسب التوليدي للنّماذج المجرّدة مرتبة من الواقعية أعلى من تلك التي ينسبها إلى العالم العاديّ للإحساس؟ قائلاً: "المسألة تتعلّق في نهاية المطاف بالصراع بين الكفاية التجريبية والكفاية التفسيرية للنّموذج، فالنظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألاّ تنحّي بمجرّد تقديم الحجّة على أنها تتعارض مع التجربة كما تظهر في الإحساس العاديّ، ويجب أن يتوفّر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تظلّ بعض الظواهر بدون تفسير، والتسامح في وجود بعض الحجج المضادّة"(٢).

ثمّ يضيف في سياق آخر أنّنا غالبا ما نلجأ إلى تغيير التجربة عوض النظرية، وأنّ هذا يبدو مخالفا للمواضعات والأعراف العلمية، إلاّ أنّه تحوّل في تصوّر التجربة وتصوّر العلاقة بين التجربة والنظرية فقط!(٣).

وقبل هذا حدّد الفهري مفهوم العلم بمضمونه المسموح به (لا سيما بعد اكتشاف الرياضيات غير الإقليدية)، وهو القائم على نمطين من الأقوال أو القضايا العلمية، وكلّ فلسفات العلوم - كما يذكر - تجد الدّلالة العلمية في ذينك النمطين (فقط!) وهما: قضايا تتعلّق بالملاحظة والتجربة، وقضايا تتعلّق بالمنطق والرياضيات (وقضايا المنطق والرياضيات قضايا تحليلية، ودلالتها تأتي من كونها متّسقة داخل نسق من المسلّمات المتبنّاة). ومثّل لهذين البعدين للخطاب العلمي بخطّين متعامدين: خط أفقي هو خط السّينات أي الذي يرمز له رياضيا بـ"س")،

(١) السابق ٢٥-٢٦.

(٢) السابق ٢٦.

(٣) السابق ٣١.

وخط عمودي هو خط الصادات (أي الذي يرمز له رياضيا بـ"ص") ، ويمكن استعمال هذا المسطّح (Plane) السيني الصادي لتحليل المفاهيم والقضايا العلمية (من افتراض وقانون . .إلخ) . ويرى أنّ هذين الخطّين قد حدّدا أكثر فأكثر منذ القرن السابع عشر والثامن عشر مضمون العلم المسموح به، ويستشهد في هذا الصدد بمقولة لعالم غربي هو "هيوم" : «إذا أخذنا في أيدينا أيّ مجلّد للإلهيات أو الميتافيزيقا مثلا، وتساءلنا: هل فيه تفكير مجرّد عن الكمّ والعدد؟ لا . هل فيه تفكير تجريبي يتعلّق بالمادّة الواقعية أو المقاييس ؟ لا . لنلْق به في النار، فليس فيه إلاّ السفسطة والوهم»!![1] . ويعقّب على هذه المقولة بأنها تحدّد مجال العلم في المسطّح السيني ـ الصادي الذي سمّاه بالتحليل الإجرائي، وأنّ كلّ المفاهيم والقضايا يمكن أن تخضع مبدئياً للتحليل الإجرائي هذا . . وأنّه لذلك لا يمكن أن يسمح النقاش إلاّ بالأسئلة التي يمكن روز أجوبتها وإبطالها وفق البعدين المذكورين آنفا (واستثنى من هذا الحكم التصوّرات الأولية غير القابلة للإثبات أو الإبطال التي لا يمكن الاستغناء عنها في التفكير العلمي، كمقدّمات العلوم مثلاً[2] .

ويصل الفهري بعد هذا التوصيف الذي قدّمه للعلم ـ وقد يبدو صارماً في نظره ـ إلى أنّ اللسانيات مشدودة ـ ويجب أن تكون مشدودة ـ إلى الذهاب والإياب بين النظري والتجريبي! حيث لا يكون النظري نظرياً إلاّ إذا كانت له طموحات (أي توقّعات) تجريبية، وحيث التجريبي لا يكون كذلك إلاّ إذا اختبر (أو كان ذا دلالة) كأساس لإثبات القضايا النظرية[3] .

ويقرّر في سياق آخر بناء على ما سبق أنّه ليس هناك ـ مبدئيا ـ ما يمنع من تصوّر اللغة موضوعاً رياضياً ومن ثمّ تصوّر اللسانيات جزءاً من الرياضيات! بل ويصرح

(١) السابق ١٦، ١٧ .

(٢) السابق ١٨ .

(٣) السابق ٣١، ٣٢ .

بعد هذا أنّه يعتبر الدّراسة اللسانية جزءا من الرياضيات[١]. (وسنرى فيما بعد أنّ هذا من الأخطاء التي وقع فيها منهجياً من قبل وما زال واقعاً فيها أستاذه تشومسكي الذي يقلّده دائماً!). ويشتطّ في سياق مماثل شطط أستاذه تشومسكي فيعدّ اللسانيات جزءا من البيولوجيا البشرية وعلما من علوم الطبيعة، يمكن مع تقدّم العلم أن نصل حسب زعمه إلى معرفة أشياء كثيرة عن ما سمّاه التمثيل الفيزيائي للنحو[٢]. وعلى ذكر الفيزياء يكون من الطريف أن نورد هنا أنّه قد ذكر أنّ الواقعية العلمية التي نحتاج إليها في الفيزياء هي عينها التي نحتاج إليها في النحو !!.

والواضح بعد هذا أنّ الفهري يعتقد ويأمل أنّ توصيفه للعلم (في مقدّمة بحثه عن اللسانيات واللغة العربية) بمنهجيه النظري والتجريبي وصلتهما بالبحث اللساني (وهو توصيف شومسكي المتداعي في الواقع كما سنرى) يجعل ما يقدّمه من وصف وتفسير لنحو العربية ملزما لقارئه في عدم الأخذ بغيره واعتباره علماً مزيّفاً، ويرهب كلّ من يعارضه أو يرى بطلانه أو بطلان ما أطلقه من أحكام على النحو العربي القديم والدرس اللساني العربيّ الحديث (قد يكون هذا التوصيف نفسه باطلاً أو زائفاً من وجهة نظر معرفية كما سنبيّن ذلك).

وقبل أن نناقش فكرياً هذه المبادئ والأسس المعرفيه لمفهوم النظرية اللسانية (وكيف تطبّق على دراسة اللغات عامّة والعربية خاصّة) عند الفهري (وهي نفسها كما بيّنا مبادئ وأسس نظرية تشومسكي المضطربة والمتقلّبة التي بدأت متأثّرة بالفيزياء والكيمياء والرياضيات وانتهت الآن في آخر تطوّراتها إلى نظرية البرنامج الأدنوي المتأثّرة بعلم الحوسبة !!) نعرّج على موقفه من التراث النحوي العربي، وهو

(١) اللسانيات واللغة العربية، ٤١.

(٢) السابق ٥١.

يحتاج حقيقة إلى وقفة طويلة، تبيّن أوهامه حوله وتعميماته الخاطئة وأحكامه المتناقضة والجزافية. وسنكتفي في القسم الأول من هذا المقال باستعراض موجز لموقفه ذاك ومناقشة مختصرة له نأمل أن تكون دقيقة ووافية.

مع بداية الفصل الأول من كتاب اللسانيات واللغة العربية يستشهد الفهري بنصّ للكاتب والأديب المغربي عمر بن جلون يقول في بدايته: (إنّ الذين يضعون شبابنا المثقّف أمام ضرورة الاختيار بين شكلين من أشكال الاستلاب الفكري والحضاري: بين التقوقع في تراث يفهمونه فهماً خاطئاً.. وبين الارتماء في أحضان الثقافة الغربية الليبيرالية بدعوى التقدّم والمعاصرة، ومن ثمّة التنكّر لتراثنا الذي نجرّه وراءنا دوماً شئنا أم أبينا، والذي يزخر بعناصر كثيرة خصبة تقدّمية، إنّما يصدرون في ذلك كله عن استلاب فكري لم يستطيعوا التحرّر منه..)[١]. لست أدري هل ينطبق الجزء الثاني من هذه المقولة على حال د. عبد القادر الفهري في موقفه من تراثه النحوي العربي العظيم؟ للإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول ابتداء إن الفهري ينطلق في موقفه من أيّ منهج نحوي قديم أو حديث وفي حكمه عليه من تصوّره للغة ـ كما بيّنا آنفاً ـ موضوعاً رياضياً، وللدرس اللساني جزءاً من الرياضيات، أي أنّه يعتبر اللغة نسقاً صورياً مجرّداً يمكن وصفها بغضّ النظر عن وظيفتها التواصلية!! وهو في هذا قد سوّلت له نفسه انتقاد أقوى اتجاه لساني (نحوي) يسود الساحة اللسانية اليوم انتقاداً ساذجاً وضعيفاً جدّاً، وهو الاتجاه الوظيفي (وليس المنهج النحوي العربي القديم برفضه كلّيا كما سنرى)، فيذكر أنّ زعم الوظيفيين أنّ اللغة ـ قبل كلّ شيء ـ أداة للتواصل لا يستند إلى مبرّر سوى أنّه يردّد ما يسلّم به نوع من الحسّ المشترك، وأنّ العلم غالبا ما يخطّئ الأفكار المتداولة لصالح ما لا ينتظر من الأفكار، ويؤكّد بعد هذا مرّة أخرى أن اعتبار اللغة أداة

(١٥) السابق ٥٠.

للتواصل لا يوحي به إلاّ الحسّ المشترك السطحي، وأنّ من يتأمّل اللغة يجد أنّها لا تساهم في التواصل أكثر من مساهمتها في عدم التواصل وأنّ التفاهم بواسطة اللغة حالة خاصة لعدم التفاهم بها !![1]. ونعقّب على هذا الكلام بأنّه لا يجوز تقويض أساس واقعي ومبدأ منهجي قويّ جدّا يقوم عليه أقوى اتّجاه لساني الآن بمثل هذا التبسيط وهذه السطحية! وأشهر اللسانيين الغربيين المعاصرين سواء في أوروبا أو في أمريكا لا سيما أصحاب نظريات الاتجاه الوظيفي والتداولي يسلّمون بأن وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل، بل ويجعلون ذلك أول مبدأ منهجيّ أساسيّ مُعتمد في أنحائهم الوظيفية[2]. وهو بالطبع مبرهن عليه عندهم بشكل قوي جداً.

أمّا التراث النحوي العربي القديم ـ وهو تراثه ـ فموقفه منه عجيب غريب، فهو قد تجرّأ عليه جراءة لم يتجرّأها أحد عليه من قبل، فهو لم يقف منه موقفاً منصفاً وقفه منه قبله وبعده لسانيون غربيون معاصرون و لسانيون عرب درسوا في الغرب، فهو يرفض التراث النحوي العربي لمجرّد أنّه قديم ثمّ يستأنس به أحياناً ويتّكئ عليه أخرى في التحليل وفي المصطلح! ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ هذا الموقف قد أوقعه في مشكلات كثيرة أقلّها التناقض والتخبّط كما سيظهر لاحقاً.

ينتقد الفهري اللسانيين العرب المحدثين أشدّ الانتقاد، وذلك عندما يرى أنّ البحث في اللغة العربية الفصيحة يطرح إشكالاً عميقاً هو إشكال المادّة اللغوية أو المعطيات التي يقوم بوصفها اللغوي، ويستغرب عدم وجود أحد منهم يطرح هذا المشكل في عمقه، وعدم وجود من يصرّح بوجود مثل هذا المشكل، ويشير إلى الوصفيين الذين انتقدوا النحاة العرب أشدّ الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنحو بإدخال أدوات ومفاهيم منطقية فيه.. فيرى الفهري أنّه حتى هؤلاء اكتفوا

(١) السابق ٤١، ٤٢.

(٢) انظر الوظائف التداولية في اللغة العربية لأحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥، ص ١٠.

بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد موادّ جديدة انطلاقاً من نصوص شفوية أو مكتوبة (كالروايات والمحاضرات والأشعار.. إلخ[١] . (الذي يلاحظ المادّة التي يستخدمها الفهري في كتاباته يجد أنّ الأمثلة التي يذكرها هي في كثير منها هي نفس الأمثلة والمعطيات التي يستخدمها من انتقدهم: ينظر: اللسانيات واللغة العربية، والمعجم العربي نماذج تحليلية ...) .

ثمّ يرى بعد هذا أنّ مشكل المعطيات جرّ عليهم مشكل المنهج، فاستعمالهم لمعطيات القدماء جعلهم في كثير من الأحيان سجناء المنهج القديم، نظراً لما هناك من العلاقة بين الأصول التي وضعوها وبين الموادّ التي وصفتها هذه الأصول، مع أنّه ـ كما يحاجج ـ لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض عليهم الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادّة معيّنة (وليس هناك أيضا في الواقع ما يمنع من ذلك وأغلب اللسانيين الغربيين المحدثين رجعوا إلى فكر الماضي ونحوهم التقليدي ومنهم أستاذه تشومسكي الذي يقلّده !!)، ثمّ يضيف أنّ هذا قد أدّى ببعضهم إلى تبنّي مواقف غريبة تخلط بين وصف اللغة العربية وقراءة التراث النحوي العربي (والفهري نفسه فعل هذا كثيرا في كتابه هذا الذي يقول فيه هذا الكلام !!!) . ويشير بهذا الكلام إلى زميله اللساني المغربي ذي الاتّجاه التداولي د. أحمد المتوكّل، الذي يقول في ملخّص لرسالته "نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم" : (لا مندوحة من أن تؤخذ اقتراحات القدماء بعين الاعتبار حين الشروع في أيّ عمل يستهدف وصف اللغة العربية المعاصرة)، ويعلّق الفهري على هذا الكلام بالقول: (فوصف العربية في رأيه ـ ولو كانت معاصرة ـ يستدعي ضرورة الرجوع إلى القدماء. إلاّ أنّه لم يبيّن سرّ اعتقاده ذلك، هذا مع أنّ المتوكّل قد أشار مراراً إلى

(١٨) السابق ص ٥٢ .

أنّ ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم من المبادئ المنهجية التي يعتقد أنّها تشابه من قريب أو من بعيد المبادئ المنهجية التي تحكم الدّرس اللغوي الوظيفي المعاصر، وبرهن على ذلك بوضوح[١]، ثمّ إنّ المتوكّل قصد بكلامه أن تلك المبادئ المنهجية التي تضمّنتها اقتراحات القدماء لابدّ أن تؤخذ بعين الاعتبار في وصف العربية المعاصرة لأهمّيتها المنهجية، وهي لهذا تصلح أن يؤخذ بها في وصف اللغات الأخرى ولا يصّح اطّراحها أو التغاضي عنها، والمتوكل بهذا يشير إلى ضرورة استثمار الفكر اللغوي العربي القديم في وصف اللغات الطبيعية بما فيها العربية وما يتفرّع عنها[٢]. ولابدّ أن نلاحظ هنا أيضاً أن كثيراً من الأمثلة النثرية المدروسة سواء عند المتوكّل أو عند الفهري هي نفسها أمثلة القدماء، وكثير آخر منها يشبهها أو هو قريب جداً منها !!).

ويغالي الفهري في نقده للسانين العرب القدماء والمحدثين، فيرى أنّ العربية كسائر اللغات تطوّرت وتغيّرت عبر القرون، وأنّ هناك ما يدلّ على أنّ اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً، باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية، ويستدلّ على هذا الزعم الخطير جداً بأن العربية دعيت بلغة الضاد لأنّ الضاد كانت تنطق فيها منحرفة بين الضاد واللام قريبة من "ضل"، ولم تعد كذلك، والجيم القديمة كانت تنطق كحرفين مجتمعين كذلك قريبا من "كَي"، و الجيم الحديثة هي إمّا "ج" أو "دج" أو "دز" أو " كَ " حسب المناطق (وهو هنا يدخل اللهجات !!) . وفي التركيب نجد قواعد الإضافة والعدد والتعريف والصفة والتوكيد . . . إلخ تتغيّر !! ويستدلّ على هذا بأنّ هذا شيء منتظر ومعروف لأنّ كلّ لغة من اللغات تتطوّر وتختلف عبر الزمن[٣]. ويمكن

(١) ينظر: اللسانيات الوظيفية للمتوكل، ص ٨٤--٨٨.

(٢) الوظائف التداولية في اللغة العربية، ١٠.

(٣) اللسانيات واللغة العربية، ص ٥٣.

التعقيب على هذا الكلام بأنّ التطور حقّ في كلّ اللغات، ولكنّ الذي يعتبر ههنا هو حجم هذا التطوّر، فهو وإن كان كبيراً في اللغات الأوروبية كالفرق بين اللاتينية القديمة والفرنسية الحالية بله الفرنسية القديمة، فإنّه في العربية الفصحى لا يكاد يذكر ـ ما عدا الجانب الدلالي المعجمي ـ لاسيما في الجوانب الصوتية والصرفية والتركيبية، وما ذكره الفهري ـ إن صحّ بعضه (وبعضه غير صحيح يعتمد فيه على مجرّد الظن، وأغلب الظن أنّ ما ذكره من أصوات كان ينطق كما ننطقه اليوم في الفصحى المعاصرة مع صور نطقية أخرى كانت موجودة تعود إلى اختلافات لهجية، ولو افترضنا صحة ما ذكره عن صوتي الضاد والجيم، فإنّ ذلك لا يجعل حكمه الذي أطلقه صحيحاً أبداً، إذ ماذا يقول عن باقي الأصوات الأخرى ؟!) ـ فهو لا يجعل الفصحى المعاصرة لغة أخرى قواعدياً غير لغة القرآن الذي يستشهد به اليوم في لغة الإعلام والقانون والأدب وغير ذلك. ولعلّ الفهري يقصد اللهجات العامية ههنا، وهي تختلف اختلافا عن الفصحى سواء القديمة أو أختها المعاصرة، فهو يرى أنّ أولى العقبات في وجه التجديد في الدرس اللساني العربي كانت من جهة الاشتغال على اللغة العربية الفصيحة، ومن جهة أخرى عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللهجات(١). ولعلّه يقصد بهذا وجوب توظيف اللهجات العربية الحديثة في وصف قواعد الفصحى الحديثة وتفسيرها، كما فعل هو في كتبه كـ "اللسانيات واللغة العربية" و "المعجم العربي"، وهو لا يوظف اللهجات العربية الحديثة فحسب بل يوظف أحيانا حتى الأمازيغية المغربية الحديثة في تحليل قضايا تركيبية وصرفية، مثل مسألة عمل اسم الفاعل الرفع والنصب والجرّ، وهو في هذا الموضع يناقض نفسه أشدّ المناقضة كما هو دأبه دائما، فهو يستشهد بمعطيات القدماء التي لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض عليه الرجوع إليها ولا إلى فكر

(١) السابق، ص ٥١-٥٢.

الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادّة معيّنة وهو في يتكئ ويستشهد بمعطيات القدماء وتحليلاتهم في كتبه أكثر من المتوكّل الذي انتقده على ذلك كما سنبيّنه، فهو ههنا يستند إلى كلام لابن السراج ويقول بعده: (وإذا صحّ تحليل ابن السراج فإنّ الجهة يكون لها علاقة مباشرة لا بالإعراب وحده ... وهذا أمر يقتضي قبل الخوض فيه أن تبحث المعطيات الحديثة وألاّ يعتمد فقط على ما أورده النحاة، لتضاربه وعدم اتساق مادّته)(١)، فكلامه هنا صريح في إمكان الاعتماد على ما أورده النحاة من تحليلات غير معتمدين عليها وحدها فقط!! وأيضا يفهم منه صحة الاستعانة بمعطيات القدماء في وصف المادّة اللغوية الحالية!! والتضارب الذي قد يقع في تحليلات النحاة العرب القدامى ليس قاصراً عليهم، فعند أستاذه تشومسكي من التقلّب والاضطراب والتناقض الشيء الكثير بشهادة كثير من اللسانيين الغربيين المعاصرين لاسيما الذين يؤرّخون منهم لتطور اللسانيات الحديثة ومدارسها في الغرب (وأوضح مثال على ذلك حديثه عن صلة النحو بالمعنى في كتابه "البنى النحوية"، فهو على رفضه لاعتبار المعنى عنصراً أساسياً في التقعيد واكتفائه بالشكل يذكر في مواضع عدّة من الكتاب ما يناقض ذلك!! وحتى في أحدث نظريات تشومسكي التوليدية "البرنامج الأدنوي" نجد التضارب والتناقض واضحاً بشهادة الفهري نفسه وطلبته الذين أشرف عليهم(٢).

أمّا قواعد التركيب التي ذكرها الفهري كمثال على أنّ اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً، نحو الإضافة والعدد والتعريف والصفة والتوكيد فلا يمكن أن تكون أبداً مثالاً صالحاً على ما ذكر، فقواعد هذه الموضوعات التركيبية وغيرها التي ندرّسها اليوم بأمثلتها في الفصحى المعاصرة هي

(١) انظر المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص ٥٨-٥٩.

(٢) انظر مثلاً: أطروحة الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية لمحمد رحالي، مخطوطة، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية الآداب، ٢٠٠٠-٢٠٠١م، ص ٧٠.

نفسها في مدوّنة النصّ القرآني مع وجود بعض الفروق الطفيفة جدّاً!!

والفهري يطلق أحكاماً تهويلية على معطيات النحاة القدامى لا يمكن قبولها منهجياً، لأنّها مبنية على أمثلة خاطئة أو فيها نقاش ونظر، نحو وصفه لتلك المعطيات بأنّها تولّدت عن تعميمات أو مفاهيم ليس هناك ما يدلّ بصفة حاسمة على ثبوتها أو عدم ثبوتها، ثمّ يصف هذا النوع من المعطيات بأنّه أكثر خطراً من غيره، ويستشهد بمثال لا يؤيّد البتة ما أطلقه من حكم خطير، وهو أنّ البصريين يعتبرون أنّ العدد اسم له نفس خصائص الأسماء الأخرى، وهذا يقتضي ألاّ يقترن بـ"ال" إذا كان مضافاً، نحو: (الثلاثة الأبواب)، وأنّ الكوفيين يرفضون هذا التعميم ويؤكّدون صحّة ما منعه البصريون، ويذكر الفهري بعد أنّ العربية الحديثة اتّجهت اتّجاه الكوفيين !! ونعقّب على هذا بأنّ هذه المسألة قياسية خلافية بين النحاة ولا خطر فيها البتة، والبصريون إن صحّ عنهم هذا الرّأي فهو يستند إلى تحكيم قاعدة من أشهر قواعد الاسم وهي أنه لا تدخل عليه (ال) إذا كان مضافا، ومثل هذا الخلاف موجود في كلّ الأنحاء حتّى التوليدي منها والفهري يعرف ذلك جيّداً، وليس هناك ما يؤكّد أنّ العربية الحديثة اتجهت اتّجاه الكوفيين في هذه المسألة.

"التصور الخاطىء للتراث" عند الفهري

يرى الفهري أن البحث اللساني العربي في موقفه من التراث اللغوي النحوي البلاغي قد سار في اتّجاهين:

– اتجاه أوّل سمّاه بلسانيات الظواهر، تجسّد في محاولة بناء أنحاء (أو أجزاء منها) للغة العربية الحالية، وقليل من أبحاث هذا الاتّجاه ما اهتم بنحو اللغة العربية القديمة . وهذا الاتّجاه غير منتشر في العلم العربي ـ كما يرى ـ وجلّ متزعّميه يوجدون في الغرب أو درسوا هناك.

– اتّجاه ثان اهتمّ بدراسة التراث اللغوي النحوي البلاغي، واقترح قراءات

متعدّدة لهذا التراث، وهذه القراءات ـ حسب الفهري ـ على نوعين: قراءات تقف عند شرح المادّة الموجودة في التراث وتنظيمها، وقراءات تحاول أن تنتقل مما هو موجود في هذا التراث بغية عصرنته والخروج به إلى الحاضر. ويرى الفهري أنّ النوع الأول من القراءات نفهمه على أنّه مساهمة في التعريف بالتراث وإحيائه وتسهيل الاطّلاع عليه (فقط !!)، والنوع الثاني من القراءات يريده مساهمة في تاريخ الفكر اللغوي القديم، وهذا العمل ـ كما يرى ـ يكون ذا أبعاد نظرية محدودة، ولابدّ من الاحتياط منهجياً على النتائج التي يصل إليها مثل هذه الأبحاث، حتى لا يُسقط القارئ عليه ما هو محمّل به من تصوّرات، ويجد في ما لم يكن فيه في ظروفه التاريخية، وما لم يكن في المنظومة المعرفية لعصره(١).

ثمّ ينتهي الفهري بعد هذا إلى أنّ التراث في تصوّره إمّا معطيات اللغة الموصوفة، وإمّا مفاهيم وصفية أو أصول وتأمّلات، وانّه مضطرّ على هذا إلى التفريق بين النسق الفكري وبين المعطيات، وأنّ دراسة المعطيات الموجودة في هذا التراث يمكن أن تستعمل لبناء نحو اللغة العربية القديمة!! . ثمّ يرى بعد هذا أنّ دراسة النسق المفاهيمي النحوي اللغوي يهدف إلى التأريخ للفكر (الإبستمولوجيا)، إلاّ أنّه خلافا لما يعتقد ليس هناك ضرورة منطقية أو منهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث، وأنّ بناء نحو اللغة القديمة مثلا لا يحتاج ضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، ويمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة (والفهري كما سنرى لم يستطع الاستغناء عن المعطيات الموجودة في النحو القديم حتى في وصفه التحويلي التوليدي "المتجاوز علمياً" للغة العربية !!)(٢).

ويعدّد أخطاء اللسانيين العرب في تصورهم للتراث، فيرى أنّ الخطأ الأوّل في

(١) اللسانيات واللغة العربية، ٥٩-٦٠.

(٢) السابق، ٦٠.

تصوّر التراث هو الاعتقاد بأن لابدّ من توظيفه في بناء نحو يصف اللغة العربية، وأنّه يصحّح ذلك بالقول: إنّ التوظيف لا يمكن أبداً أن يكون توظيفاً في نحو اللغة الحالية؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى الخلط بين نسقين مختلفين !! وأنّ هذا خطأ ثان. أمّا الخطأ الثالث فهو الاعتقاد أنّ الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النحوي العربي القديم (والفهري هنا يردّ مرّة أخرى بهذا الكلام الخطير الذي سنناقشه بعد قليل على د. المتوكّل الذي يعتقد أنّ المحاولات التي قام بها اللغويون العرب المعاصرون لقراءة التراث قد دحضت بالفعل فكرة عدم جدوى أخذ اقتراحات القدماء في وصف اللغة العربية). وينتهي الفهري بعد كلّ هذا إلى التأكيد أنّ الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيّ امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال!![1]. (إذن هو على هذا كأنّه يهيل التراب على مجمل التراث النحوي العربي الذي أشاد بقيمته الحالية مستشرقون ولسانيون غربيون يدرسون اللغة دراسة حقيقية وبمنهج لغوي وليس بمنهج استنباطي رياضي غير لغوي قد بان عواره كما سنبيّنه في الجزء الثاني من هذا المقال!). ولا يكتفي الفهري بما سبق في محاولة منه لنفي التراث النحوي العربي، بل يضيف ـ محاججاً ومدافعاً عن هذا المسلك العجيب ـ أن مواجهة الفكر اللغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدّي إلى نوع من اللاتاريخية أو الأناكرونيزم (anachronism)، إذ يضطرّنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية معيّنة بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكناً معها أن نأخذ بتحاليل القدماء برمّتها، بل يمكن أن نستأنس بها وأن نأخذ بعض الجزئيات فيها فقط !! أو بعض الخطوط العامّة![2]. (إنّنا نسارع إلى القول ههنا قبل المناقشة والردّ إنّ الفهري اللساني التوليدي

(١) السابق ٦٠-٦١.

(٢) السابق ٦١.

المتطرّف يرفض التراث النحوي العربي القديم لمجرّد أنّه قديم حتى قبل تمحيصه، ثمّ يتّكئ عليه ويستأنس به ويأخذ منه بعض جزئياته أو بعض الخطوط العامة فقط في التحليل!!). ثم يذكر أنّ أبحاثه بيّنت أنّ ترجمة تحاليل القدماء الحديثة (بإعادة صياغتها) صعبة جداً، إن لم تكن مستحيلة!! (قد تكون صعبة أو مستحيلة بمنهج غير لغوي "تجريدي أو صوري رياضي استنباطي" كالمنهج التوليدي، أما في مناهج لغوية أخرى فقد ترجمت تحاليل النحاة واستخدمت بنجاح كالمناهج الوظيفية الأوروبية الحديثة والمعاصرة، نعم قد تكون هذه المناهج بسيطة أو ساذجة لأنّها لا تستخدم النمذجة الصورية الرياضية ولكنّها حديثة !، والغريب أنّ تحليلات القدماء استخدمت وترجمت في المنهج التوليدي في أحدث صوره الرياضية الحاسوبية "البرنامج الأدنوي" وقوبل بينها وبينه من دون أن يطرح الأناكرونيزم!!(١).

مناقشة " التصوّر الخاطئ للتراث " ومسائل أخرى

لقد وقع الفهري في عدّة تناقضات نظرية وتطبيقية خاصة في حديثه عن هذا الموضوع، منها:

● يذكر الفهري أنّ توظيف التراث النحوي العربي حين يتمّ لا يمكن أبداً أن يكون توظيفاً في نحو اللغة الحالية، لأنّ هذا يؤدّي إلى الخلط بين نسقين مختلفين! وهنا نعترض بأنّ الفهري نفسه ذكر قبل هذا أنّ من الواضح أنّ اللغة العربية قديمة أو حالية توجد مستقلّة عن النحو الذي يمكن أن يبنيه اللساني لوصفها، وواضح كذلك أنّنا لا ننتظر من أي لساني قديم أو حديث أن يصف العربية بما لا يدع مجالا للحاجة إلى وصفها مرّة ثانية. فإذا كانت اللغة العربية مستقلّة عن النحو الذي يبنيه اللساني ـ وهذا حقّ ـ فلا فرق بين أن يكون هذا النحو الذي يبنيه اللساني لها قديماً أو حديثاً، والفهري نفسه ذكر ـ كما أسلفنا ـ أن اللغة القديمة قد

(١) انظر " أطروحة الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية لمحمّد رحالي، إشراف د.عبد القادر الفهري، مخطوطة" ستذكر أمثلة من هذا البحث.

توصف بفكر نحوي حديث من دون الحاجة إلى المعطيات النحوية القديمة، وهذا يعني بالمقابل أنّ الفكر النحوي القديم يمكن توظيفه في وصف وتفسير نحو اللغة الحالية جزئيا على الأقلّ (كما يفعل هو دائما في كتبه !!)، وعند هذا لا يكون هناك معنى لما ذكره من أنّ ذلك يؤدّي إلى خلط بين نسقين مختلفين ! لاسيما إذا كانت اللغة العربية الفصحى الحالية هي نفسها اللغة القديمة مع اختلاف بسيط حدث نتيجة التطوّر، لا يمكن اعتباره أدّى إلى نشوء لغة مغايرة للقديمة، والاستدلال بالأمثلة العملية مع الفهري وتلاميذه يبيّن ذلك.

● وهنا نصل إلى تناقض الفهري "التطبيقي" في هذا الموضوع، والسؤال الذي تُبيّن إجابته هذا التناقض هو: ما دام أنه يعتقد أن اللغة العربية الحالية تختلف نسقيا عن العربية القديمة، هل استعمل في وصفها أمثلة واستعمالات لغوية (مدوّنة) تختلف في غالب الأحيان عن التي استعملها النحاة العرب القدماء في تراثهم النحوي العظيم؟ إنّ الجواب ـ للأسف ـ لا ! فالكثير الكثير من أمثلته هي نفسها أمثلة النحاة القدامى ومعها تحليلاتهم وآراؤهم مواجهة للفكر اللساني المعاصر، فترى في كتابه "اللسانيات واللغة العربية" الذي يذكر فيه ذلك الكلام أمثلة النحاة وفكرهم النحوي، والأمثلة على هذا كثيرة نقتصر على ذكر الأكثر دلالة منها فقط ونشير إلى بعض الباقي بأرقام الصفحات:

– ص ١٠٥–١٠٦ في موضوع الرتبة في اللغة العربية (يقصد العربية الحالية) ذكر أصل الرتبة وهي: ف فا (مف١ مف٢)، ومثّل بـ (جاء رجل، أكل عمرو تفاحة، أعطى زيد عمراً هدية). ثمّ ذكر بعد هذا قاعدة أمن اللبس بالرتبة عند عدم بروز الإعراب، ومثّل بـ (ضرب عيسى موسى، ضرب موسى عيسى). ويعلّق الفهري هنا على القاعدة الأخيرة بالقول: « وممّا يوحي بصدق هذه النمطية على العربية كذلك بعض القيود على الإضمار، فالنّحاة يذكرون أنّ مفسّر الضمير

يجب أن يتقدّمه إما لفظاً أو رتبة. فمما يتقدّمه لفظا (١٢)، ومما يتقدّمه رتبة (١٣): (١٢) ابتلى إبراهيم ربّه، (١٣) دخل مكتبه زيد». وهنا نلاحظ نفس أمثلة النحاة ونفس قاعدة الرتبة عندهم ونفس مصطلحاتهم ! وأضاف الفهري هنا بعض تحليلات النحو التوليدي وأمثلة من الدارجة المغربية !

– ص١٠٩–١١٠ تحت عنوان "تغيّرات الرتبة ومستويات التحليل" يذكر الفهري أنّ هناك أبواباً ثلاثة لابدّ لكلّ من يريد أن يبحث في النحو العربي أن يموضع ما يوجد فيها من مواد ومعطيات (يقصد موادّ ومعطيات النحاة العرب القدامى !) في إطار النموذج الذي يتبنّاه للتحليل، وهذه الأبواب هي: الابتداء والاشتغال والتقديم، ثمّ يضيف أنّه كان ينبّه في أولى سنوات تدريسه بالجامعة إلى ضرورة الاهتمام بباب الاشتغال إلى جانب البابين المذكورين، على الرغم من مواقف الجامعات والمجامع العربية التي أوصى جلّها بإهمال الباب، واعتقاداً مني أنّ معطيات الاشتغال (وهي معطيات النحاة القدامى بالطبع !!) ضرورية لمعرفة خصائص كلّ من الابتداء والتقديم. وأنّه من جهة أخرى يمكن القول إنّ معرفة العلاقة بين ما أسماه النحاة بالجمل الاسمية وما أسموه بالجمل الفعلية، وما يرتبط بذلك من مفاهيم أخرى كمفهوم الناسخ والفعل الناقص... إلخ ضرورية لوضع قواعد اللغة العربية (يقصد العربية الحالية !!).

– ص١١٢–١١٣ تحت عنوان "الابتداء الخبري" يقول: «الابتداء في الجمل الخبرية عند النحاة لايقع فقط في صدر الجملة أي في الربض أو الضاحية اليمنى .. ولكنّه يقع إلى الربض الأيسر: زيد ضربته، ضربته زيد، زيد أبوه مريض، أبوه مريض زيد، رجل في الدار، في الدار رجل». والملاحظ هنا أنّ الفهري ساق تحليل النحاة ومعه مصطلحاتهم وأمثلتهم القديمة المعروفة المكرورة لوصف العربية الحالية، ومواجهة للتحليل اللساني المعاصر (وهو هنا التوليدي التحويلي المتجاوز).

– ص١١٦ يذكر أن من جملة القيود التي وضعها النحاة على التقديم، وتحتاج إلى إعادة صياغتها لترجمتها في النماذج الحديثة (يجب أن نتذكّر أنّه قال بصرامة قبل هذا إنّ أبحاثه بيّنت أنّ ترجمة تحاليل القدماء الحديثة (بإعادة صياغتها) صعبة جداً، إن لم تكن مستحيلة !!). من ذلك ما يذكره النحاة من المقولات التي تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط .....إلخ ثم استشهد بأمثلة كلّها من كتب النحاة وأحال إلى محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل ٢ / ١٣٦ .

وانظر ص ١٩٣، ١٩٥ (يستشهد بالقرآن في الهامش ٦ ويحيل إلى المغني)، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢٢٢، ٣٠٥–٣٠٦ . ويلاحظ هنا أنّ الأمثلة الأخرى التي أخذها الفهري من العربية الفصحى الحديثة لا تختلف في مجملها عن أمثلة القدماء، فالاختلاف معجميّ، بدليل مزجه بين أمثلة النحاة القديمة وأمثلة من الفصحى الحديثة .

● ومن تناقضات الفهري أيضاً أنّه يذكر أنّ دراسة المعطيات الموجودة في التراث القديم يمكن استعمالها لبناء نحو اللغة العربية القديمة، ثمّ ينقلب على طريقة تشومسكي ويقرّر بعد هذا أنّ بناء نحو اللغة القديمة لا يحتاج ضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم!! والتناقض هنا يتمثّل عملياً في أنّه استعمل هو نفسه وتلاميذه مرارا وتكرارا معطيات هذا التراث واحتاجوا إليه ضرورة ـ كما ورد في عبارة سابقة للفهري ـ فيما يسمّونه نحو اللغة العربية المعاصرة، فإذا كان هذا فلمَ لا تكون العربية القديمة ـ وهي كما بيّنا لا تختلف كثيراً عن المعاصرة ـ أحوج إلى معطيات ذلك التراث النحوي الذي كان علماؤه أقرب إلى استعمال الناس لتلك اللغة وأكثر فهما لسياقاتها الحالية أو مقاماتها الاستعمالية، أم أنّ ذلك غير مهمّ عند من يعتقدون أن نحو اللغة مجرّد بنية صورية تجريدية في الدماغ ؟!!

● التناقض النظري والعملي الصارخ الذي ورد ذكر شيء منه آنفاً ونريد التركيز عليه ههنا، هو زعمه أنّ الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء غير لائقة في كثير من الأحوال، وأنّ مواجهة الفكر اللغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدّي إلى نوع من اللاتاريخية أو الأناكرونيزم (anachronism)، إذ يضطرّنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية معيّنة بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكناً معها أن نأخذ بتحاليل القدماء برمّتها، بل يمكن أن نستأنس بها وأن نأخذ بعض الجزئيات فيها فقط!! أو بعض الخطوط العامّة!. كيف تكون هذه الآلة غير لائقة ولا يمكن وضعها في مواجهة الفكر اللساني المعاصر ثمّ نستأنس بها ونأخذ بعض جزئياتها أو بعض الخطوط العامة فيها؟! إنّ هذا الكلام هو مجرّد تسويغ لما ورد في كتب الفهري من اعتماد كبير على أدبيات الفكر النحوي القديم تحليلاً وأمثلة ومصطلحاً (والمصطلح كما هو معروف مفتاح كلّ علم وروحه وملخّصه)، ولو اطّرح الفهري كلّ مصطلحات النحاة لفقد القدرة على وصف جلّ نحو العربية وتحليله، والدليل على ذلك أنّه يستعمل مصطلحات لا نظير لها مفهوميا في أدبيات النحو التوليدي، فهي لا توجد إلاّ في النحو القديم، نحو التمييز والبدل والمفعول معه.. إلخ، وحتّى مصطلحات العامل والعمل والمعمولات يستعملهما كثيراً هو وتلاميذه بالمفهوم النحوي القديم، وإن زعم أنّ نظرية العامل عند العرب ليست هي التي نحتاج إليها في الدرس الحديث![1]. ومصطلحات المبتدأ والجملة الاسمية والنواسخ زعم أنها لا يمكن الاحتفاظ بمفاهيمها في نموذج لساني حالي[2]، ثمّ ما يناقض ذلك![3].

أمّا استعمال معطيات الفكر النحوي القديم لا لمجرّد الاستئناس بل للبناء عليها

(١) السابق ٦١.

(٢) السابق ٦١.

(٣) السابق ص ١١٠.

في مواجهة الفكر اللساني المعاصر فأمثلته الواضحة على ذلك كثيرة (تفوق ما استعمله المتوكل منها في كتبه وهو الذي انتقده على ذلك !)، فنكتفي بالإشارة إلى بعض النماذج الواضحة على ذلك :

– في (اللسانيات واللغة العربية ص١٧٣–١٨٣) في موضوع التراكيب العددية يعترف الفهري بقيمة التراث النحوي في هذا الموضوع وتسيطر تحليلات النحاة وخلافاتهم على جلّ الحيّز الذي خصّصه له، وتقابل تحليلاتهم التحليلات اللسانية الحديثة، وتستعمل في وصف العربية الحديثة .

– في (نفس المرجع ص٢٤٠–٢٤٤) حديث عن أفعال القلوب وتعليقها فيه مقابلة بين كلام النحاة واللسانيات الحديثة، يختمه الفهري بكلام دقيق للرضي يمتدحه ولا ينتقده!

– وينظر ص ٣٣٥، وينظر: المعجم العربي، نماذج تحليلية للفهري ٦٢، ١٠٢ . وأطروحة دكتوراه: الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية، لمحمّد الرحالي، إشراف د . عبد القادر الفهري، في صفحات كثيرة جداً اعتماد واضح على التراث النحوي القديم تحليلاً ومصطلحاً، في مقابل نظرية البرنامج الأدنوي لتشومسكي، ينظر مثلاً الصفحات: ٢٥–٣٩، ٤١–٥٠ (في الصفحة الأخيرة يذكر الباحث فيها أنّ موقف النحاة العرب قريب من النحو العلاقي والنحو المعجمي الوظيفي في مسألة وظيفية المعاني النحوية)، ٥٤–٥٨، ١٥٨–١٦١، ١٦٨–١٧٦، ٣٠٦–٣١٥ . (ويبدو أنّ الفهري قد غيّر رأيه من التراث النحوي العربي من خلال إشرافه على هذه الأطروحة!) .

ملاحظة: في الجزء الثاني من هذا المقال سنواصل إن شاء الله تعالى الحديث عن منهج الفهري اللساني .